جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهًا

العدد ١٧٣ (تابع)	الصادر فى يوم الخميس ١٣ صفر سنة ١٤٤٧ الموافق (٧ أغسطس سنة ٢٠٢٥)	السنة ١٩٩ هـ

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢٥

بشأن إصدار معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ؛

وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهي الصغر ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير الملاءة للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التخصيم ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط التمويل الأصغر ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في نشاط التمويل الاستهلاكي ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة للشركات المرخص لها بمزاولة هذا النشاط ومعايير الملاءة المالية وقواعد الرقابة والإشراف عليها ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلستيه المنعقدتين بتاريخي ٢٠٢٥/٦/١٨ و ٢٠٢٥/٧/٩ ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يعمل بمعايير الملاءة المالية للشركات والجهات التي تحددها الهيئة العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي المرفقة بهذا القرار ، وتلتزم الشركات والجهات المذكورة بموافاة الهيئة بالتقارير المشار إليها في تلك المعايير أو أي مستندات أو بيانات أخرى تطلبها الهيئة للتحقق من التزام الشركات والجهات بذلك. وتحل معايير الملاءة المالية المرفقة بهذا القرار محل معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي الصادرة بقرارات مجلس إدارة الهيئة المشار إليها أو أي قرارات أخرى صادرة عن الهيئة ، وذلك اعتبارًا من أول يناير ٢٠٢٧

(المادة الثانية)

على كافة الشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوافق وتطبيق المعايير المرفقة مع بداية سريانها ، ويجب أن تتضمن تلك الإجراءات إعداد الشركة أو الجهة بحسب الأحوال ؛ خطة للعمل والتوظيف وتجهيز الأنظمة الإلكترونية التي تمكنها من تطبيق المعايير ، وموافاة الهيئة بتلك الإجراءات فور اتخاذها .

كما تلتزم الشركات والجهات المشار إليها بإجراء تطبيق تجريبي لتلك المعايير وموافاة الهيئة بتقرير تفصيلي ربع سنوي بنتائج ذلك التطبيق اعتبارًا من أول يناير ٢٠٢٦

(المادة الثالثة)

يجوز للشركات والجهات المشار إليها التطبيق المبكر للبند (رابعًا – إعدام الديون) الوارد بالمعايير المرفقة اعتبارًا من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

(المادة الرابعة)

تعدل الأحكام المنظمة للتركز بالنسبة لنشاط التمويل العقاري المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه ، لتكون على النحو الوارد بالمعايير المرفقة ، وذلك اعتبارًا من تاريخ بدء العمل بتلك المعايير .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فريد صالح

معايير الملاءة المالية للشركات
والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي
(الإصدار الأول ٢٠٢٥)

المحتويات

	الصفحة
أولاً– معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي وفقًا للجنة (بازل ٣)	٧
١– معيار كفاية رأس المال	٨
١–١ القاعدة الرأسمالية	٨
١–٢ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	١٥
١–٢–١ مخاطر الائتمان	١٥
١–٢–٢ متطلبات مخاطر التشغيل (Operational Risk Capital (ORC)) .	١٨
١–٢–٣ متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC))	٢٢
٢– الرافعة المالية	٢٣
٣– معيار السيولة	٢٣
ثانيًا– مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها	٢٧
ثالثًا– مخاطر التركز الفردي والتركز القطاعي	٣٨
رابعًا– إعدام الديون	٤١
خامسًا– أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء	٤١
سادسًا– معايير الإفصاح	٤٣
سابعًا– التقارير الدورية	٤٤
ثامنًا– اختبار الإجهاد والتحمل المالي (Stress Testing)	٤٤
الملاحـــق	
ملحق رقم (١) : تعريفات	٤٥
ملحق رقم (٢) : تعريفات مكونات مؤشر الأعمال (وفقا لبازل ٣)	٤٨
ملحق رقم (٣) : تعريفات مكونات مؤشر الأعمال وفقًا للأنشطة المالية غير المصرفية .	٥٢
ملحق رقم (٤) : معايير خاصة بتحديد قيمة الخسائر الداخليـة الخاصـة بمتطلبـات مخاطر التشغيل	٥٩
الجـداول	
جدول (١) : مصفوفة تجميع بيانات الخسائر	٦٤
جدول (٢) : مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر	٦٥

أولاً- معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي وفقاً للجنة (بازل ٣) :

المخاطـــر	بازل ٣
معيار كفاية رأس المال	يجب ألا تقل نسبة الملاءة المالية للشركة في كل وقت عن (١٢٪) .
	ويحتسب معيار كفاية رأس المال وفقا للمعادلة الآتية : القاعدة الرأسمالية صافي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر **صافي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وتشمل :** ١- مخاطر الائتمان . ٢- مخاطر التشغيل . ٣- مخاطر السوق .
مخاطر الائتمان	الأصول المرجحة وفقا لدرجة مخاطر كل أصل .
مخاطر التشغيل	[(مؤشر الأعمال) × (معامل مؤشر الأعمال) × (مضاعف الخسارة الداخلية)] × ١٢,٥
مخاطر السوق	Value at Risk (VaR) أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة . Expected Shortfall (ES) القيمة المتوقعة للخسائر أكثر من قيمة VaR (Expected Losses greater than the VaR level) .
معيار السيولة	**أولاً – معيار السيولة قصيرة الأجل :** نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCr) يجب ألا تقل نسبة الأصول السائلة منسوبة إلى صافي التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة خلال ٣٠ يوم عن (١٠٠٪) . الأصول السائلة صافي التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة خلال ٣٠ يوم ≥ (١٠٠٪) . ويقصد بالأصول السائلة (النقدية ، والودائع لدي البنوك ، وأذون الخزانة ، وسندات الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد). ويتم احتساب صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم بالمعادلة الآتية: قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة مطروح منها القيمة الأقل من (قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة أو (٩٠٪) من قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة) . Total net cash outflows over the next 30 calendar days = Expected Outflows - Min (expected inflows; 90% of expected outflows)

المخاطـــر	بازل ٣
	ثانيًا – معيار السيولة طويلة الأجل : نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR)) . قيمة مجموع الالتزامات والقاعدة الرأسمالية (مرجحة بآجال الاستحقاق) / قيمة الأصول (مرجحة بآجال الاستحقاق) ≥ (١٠٠٪) .
الرافعة المالية	مع عدم الإخلال بقانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذيـــة يجـــب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات عدا القروض المـــساندة – التي تحصل عليها الشركة عن تسعة أمثال القاعدة الرأسمالية لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات التي لا يتم تحمل مخاطرها .

١- معيار كفاية رأس المال :

يجب ألا يقل معيار كفاية رأس المال للشركة في كل وقت عن ١٢٪ من إجمـــالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر .

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق}}$$

١-١ القاعدة الرأسمالية :

القاعدة الرأسمالية	النسبة من الأصول المرجحة بأوزان مخاطر (الائتمان والتشغيل والسوق)
الشريحة الأولى Tier I Capital ، وتتكون من :	
رأس المال الأساســـي المـــستمر (Common Equity Tier I (CET1)) بعد الاستبعادات	٦٪ على الأقل
الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer	٢,٥٪
رأس المال الأساسي المستمر متضمن الدعامة التحوطية	٨,٥٪
رأس المال الإضافي Additional Tier I (AT1)	يجب ألا يتجاوز ١,٥٪
الشريحة الأولى : (Tier I Capital) متضمنة الدعامة التحوطية	١٠٪

القاعدة الرأسمالية	النسبة من الأصول المرجحة بأوزان مخاطر (الائتمان والتشغيل والسوق)
الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2	لا يتجاوز ٢٪
رأس المال الأساسي المستمر + رأس المال الإضافي + الشريحة الثانية	٩,٥٪
القاعدة الرأسمالية بعد إضافة الدعامة التحوطية	١٢٪ على الأقل
هامش مواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer ويتم تكوينه من رأس المال الأساسي المستمر ، ويعكس مخاطر السوق. يتم تكوينه فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، ويمثل هذا الهامش خط دفاع لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الاقتصادي ، واستخدامه في فترات الركود الاقتصادي.	٠ – ٢,٥ ٪

تتكون القاعدة الرأسمالية لشركات التمويل غير المصرفي من شريحتين على النحو الآتي :

أولاً – الشريحة الأولى (Tier I Capital) :

تتكون الشريحة الأولى من جزأين وفقاً لما يلي :

الجزء الأول – رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1) .

ويتكون رأس المال الأساسي المستمر من الآتي :

رأس المال المدفوع .

الأرباح المحتجزة (الخسائر) المرحلة من السنوات السابقة .

صافي أرباح (خسائر) العام بعد خصم توزيعات الأرباح المقترحة على المساهمين والتي يتم حسابها وفقا لسياسة توزيع أرباح الشركة .

الاحتياطيات : وتشمل الاحتياطي القانوني ، والاحتياطي العام ، والاحتياطي النظامي ، والاحتياطي الرأسمالي .

عناصر تخصم من رأس المال الأساسى المستمر :

i – **أسهم الخزينة :** يجب خصم أسهم الخزينة التي تقوم الشركة بشرائها .

ii – **هامش الربح المستقبلي الناتج عن عمليات التوريق :** يمثل العائد على مبيعات سندات التوريق والتي يتم رسملتها على عدة سنوات والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ، ويتم تخفيض رأس المال الأساسي المستمر بهامش الربح المستقبلي الناتج عن عمليات التوريق .

iii – **رصيد احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع :** تتمثل في فروق إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، ويتم تخفيض رأس المال الأساسي المستمر بقيمة فروق إعادة التقييم إذا كانت سالبة .

iv – **احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية :** يتم تخفيض رأس المال الأساسي المستمر بقيمة فروق ترجمة العملات الأجنبية إذا كانت سالبة .

v – الأصول غير الملموسة :

الشهرة : يتم خصمها بالكامل .

الأصول غير الملموسة الأخرى : مثل برامج الحاسب الآلي وبراءات الاختراع ، وحقوق الملكية الفكرية والعلامات والأسماء التجارية أو أي عناصر مشابهة ، يتم خصمها تدريجيًا خلال خمس سنوات وفقًا للجدول الآتي على سبيل المثال :

يناير ٢٠٢٦	يناير ٢٠٢٧	يناير ٢٠٢٨	يناير ٢٠٢٩	يناير ٢٠٣٠
٢٠٪	٤٠٪	٦٠٪	٨٠٪	١٠٠٪

vi – استثمارات الشركة فى المؤسسات المالية (مصرفية وغير مصرفية) وشركات التأمين التابعة والشقيقة :

إذا كانت استثمارات الشركة في هذه المؤسسات المالية تزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لكل مؤسسة مالية على حدة ، يتم خصم قيمة الزيادة من رأس المال الأساسي المستمر.

إذا كانت استثمارات الشركة في هذه المؤسسات المالية تمثل (١٠٪) فأقل من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لكل مؤسسة مالية على حدة ، يتم في هذه الحالة مقارنة إجمالي استثمارات الشركة في هذه المؤسسات بنحو (١٠٪) من رأس المال الأساسي المستمر للشركة ، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر .

وفي الحالتين السابقتين يتم خصم القيمة المطروحة من استثمارات في مؤسسات مالية (مصرفية وغير مصرفية بأوزان المخاطر واستخدام نسبة ترجيح (١٠٠٪) .

vii – **الأصول الضريبية المؤجلة :** تقارن قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بنحو (١٠٪) من رأس المال الأساسي المستمر للشركة ، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر ، ويتم خصم القيمة المطروحة من قيمة الأصول الضريبية المرجحة بأوزان المخاطر واستخدام نسبة ترجيح (١٥٠٪) .

ويتم مقارنة مجموع استثمارات الشركة في المؤسسات المالية وشركات التأمين التابعة والشقيقة ، والأصول الضريبية المؤجلة بنحو (١٥٪) من رأس المال الأساسي المستمر للشركة (بعد خصم الأصول غير الملموسة) ، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر .

ملاحظات :

يتم خصم العناصر السابقة من رأس المال الأساسي المستمر لأغراض حساب معيار كفاية رأس المال فقط .

يتم استبعاد قيمة الأصول غير الملموسة والاستثمارات في المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) وشركات التأمين التابعة والشقيقة من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالقيم التي تم خصمها من رأس المال الأساسي المستمر .

يقصد بالاستثمارات في الشركات المالية الشركات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة ، والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي .

الدعامة التحوطية :

يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح وتبلغ نسبتها (٢,٥٪) من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ، إلا أنه يسمح بالتكوين حال توافر مكونات برأس المال الأساسي المستمر تفي بذلك ، ويتم تكوينها بهدف امتصاص الخسائر في فترات الركود ، وفي حالة تراجع رأس المال الأساسي المستمر مضافاً إليه الدعامة التحوطية عن الحد الأدنى المطلوب يتم فرض قيود على توزيعات الأرباح السنوية للشركة كي يتم الالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الدعامة التحوطية ، وتحدد القيود على توزيعات الشركات للأرباح في ضوء نسبة رأس المال الأساسي المستمر مضافاً إليه الدعامة التحوطية من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ، كما يلي :

رأس المال الأساسي المستمر + الدعامة التحوطية	قيود على توزيعات الأرباح (نسبة احتفاظ الأرباح السنوية)
من ٦٪ إلى أقل من ٦,٦٢٥٪	١٠٠٪
من ٦,٦٢٥٪ إلى أقل من ٧,٢٥٠٪	٨٠٪
من ٧,٢٥٠٪ إلى أقل من ٧,٨٧٥٪	٦٠٪
من ٧,٨٧٥٪ إلى أقل من ٨,٥٪	٤٠٪
من ٨,٥٪ فأكثر	٠٪

الجزء الثاني – رأس المال الإضافي (Additional Tier I (AT1 يتكون رأس المال الإضافي من الآتي :

الأسهم الممتازة .

حقوق الأقلية : تمثل حصة المساهمين في صافي أصول الشركات التابعة للشركة وفي صافي نتائج الأعمال أو ذلك الجزء من الأوراق المالية للشركة التابعة التي لا تملكها الشركة الأم ، والذي ينتمي إلى مستثمرين آخرين .

ثانيًا – الشريحة الثانية : رأس المال المساند ٢ Going Concern Capital Tier :

تتكون الشريحة الثانية من الآتي :

١- المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة .

٢- القروض المساندة :

وينبغي توافر الشروط الآتية في القرض المساند :

ألا تقل مدة القرض عن خمس سنوات على أن يُستهلك بنسب متساوية سنويًا .

ألا تقل المدة المتبقية على استحقاق القرض عن ١٢ شهرًا .

أن يكون القرض مدفوعًا بالكامل نقدًا .

ألا يكون القرض مخصصًا أو محجوزًا على ذمة نشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها .

ألا يكون القرض مضمونًا بأي أصل من الأصول أو أن يكون ذا أولوية على دائنين آخرين .

ألا يترتب على الوفاء بالقرض انخفاض القاعدة الرأسمالية عن نسبة الملاءة المالية المطلوبة .

ويجب ألا يزيد إجمالي القروض المساندة على (٥٠٪) من قيمة الشريحة الأولي .

٣- رصيد احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع : يتم إدراج (٤٥٪) من قيمة فروق إعادة التقييم الموجبة لرصيد الاستثمارات المتاحة للبيع.

٤- احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية : يتم إدراج (٤٥٪) من قيمة الفروق الموجبة الناتجة عن ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للفروع الأجنبية .

٥- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة : يتم إدراج (٤٥٪) من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الاستثمارات .

٦- فروق تقييم الأصول الثابتة : يتم إدراج (٤٥٪) من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الأصول .

ثالثًا – هامش مواجهة التقلبات الدورية (الذي يتراوح بين صفر إلى ٢,٥٪) :

ويهدف هامش مواجهة التقلبات الدورية إلى التأكد من أن متطلبات رأس المال في القطاع المالي تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها الشركات والتقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان ويتلخص هدفها الأساسي في استخدام احتياطي من رأس المال الأساسي المستمر لتحقيق الهدف التحوطي الكلي الأوسع المتمثل في حماية القطاع المالي من تراكم مخاطر الإفراط في منح الائتمان وما قد تسببه التقلبات في دورات الأعمال من تأثيرات على مستوى قدرة القطاع المالي على منح الائتمان . ومع انعكاس الدورة الاقتصادية ، وقلة الموارد التمويلية يمكن للجهات الرقابية السماح بقيام الشركات باستغلال الموارد المتوفرة (المبالغ الإضافية) للاستمرار في عمليات منح الائتمان للقطاع المالي ، وهو ما يحد من نقص الموارد التمويلية على مستوى القطاع المالي ويمكنه من الاستمرار في القيام بالدور المنوط به في أوقات الأزمات الاقتصادية .

وبالتالي فإن هذا المتطلب الإضافي لرأس المال يستهدف تقليل التقلبات الحادة في مستويات منح التمويل في القطاع المالي وضمان قدرة المؤسسات المالية على تمويل الأنشطة الاقتصادية بصورة مستمرة ، وعلى التحوط من المخاطر المرتبطة بعمليات الإفراط في منح الائتمان ، ومن ثم تقليل احتمالية تعرض القطاع المالي للمخاطر النظامية على نطاق واسع. ويتراوح هامش مواجهة التقلبات الدورية (صفر – ٢,٥٪) .

وفي سبيل تحقيق مزيد من الاستقرار المالي لشركات التمويل غير المصرفي ، تقوم الهيئة بتحديد هذا المتطلب الإضافي في ضوء المتوسط المرجح بأوزان متساوية للعناصر الثلاثة الآتية متى تحقق اثنان منهم مجتمعين :

الأول – هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي : ويقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات السابقة.

الثاني – هامش مواجهة التقلبات الدورية في الشركة : ويقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو في محفظة الشركة ، ومتوسط معدل النمو في محفظة الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة ، وتقوم الشركات بإعداد الحسابات المطلوبة لتجنيب هذا الهامش .

الثالث – هامش مواجهة التقلبات الدورية في النشاط : ويقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو في محفظة الشركة والمعدل السنوي للنمو في النشاط على السوق ككل .

وستقوم الهيئة بموافاة الشركات عن مدى انطباق العنصر الثالث على الشركة من عدمه لاتخاذ اللازم لاحتساب هامش مواجهة التقلبات الدورية ، ويجوز استخدام هذا الهامش في السنوات التالية بعد الحصول على عدم ممانعة الهيئة .

١-٢ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر :

١-٢-١ مخاطر الائتمان :

تصنف أوزان المخاطر للأصول وفقا لدرجة مخاطر كل أصل وذلك بعد استبعاد التمويلات التي يتم تغطية مخاطرها من خلال البنوك أو شركات رأس المال المخاطر أو جهات تغطية مخاطر الائتمان أو جهات تأمين مخاطر عدم السداد أو مراسلي التخصيم أو من خلال أي ضمانات أخرى تقبلها الهيئة .

بنود المركز المالي	أوزان المخاطر			
	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكى	المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
النقدية وما في حكمها	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪
أوراق مالية حكومية (أذون خزانة – سندات خزانة)	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪
الودائع لدى البنوك بالعملة المصرية أو الأجنبية	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪
استثمارات مالية في وثائق صناديق أسواق النقد	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪
التمويل المنتظم (محفظة التمويل / أصول مؤجرة / الحقوق المالية)	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

بنود المركز المالي	أوزان المخاطر			
	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكى	المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (منتظم ومستوفي مستندات إثبات الإنفاق على الغرض المخصص له)			٪١٠٠	
عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (منتظم ولم يستوفي مستندات إثبات الإنفاق على الغرض المخصص له)			٪١٥٠	
صافي عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (غير منتظم تأخير أكثر من ٣٠ يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)			٪٢٠٠	
عملاء (أرصدة مستحقة) تمويل مشروعات متناهية الصغر (لا يتجاوز ٧ أيام) التمويل الأصغر (Nano Finance) (لا يتجاوز ٧ أيام) تمويل مشروعات متوسطة وصغيرة (لا يتجاوز ٣٠ يومًا) تمويل استهلاكي (لا يتجاوز ٣٠ يومًا) تخصيم (لا يتجاوز ٦٠ يومًا) تأجير تمويلي / تمويل عقاري (لا يتجاوز ٩٠ يومًا)	٪١٥٠	٪١٥٠	٪١٥٠	٪١٥٠
صافي التمويل غير المنتظم (بعد خصم المخصصات) تمويل مشروعات متناهية الصغر (تأخر عن السداد أكثر من ٧ أيام بعد خصم المخصصات المحددة)	٪١٥٠	٪١٥٠	٪١٥٠	٪١٥٠

بنود المركز المالي	أوزان المخاطر			
	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكى	المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
التمويل الأصغر (Nano Finance) (تأخر عن السداد أكثر من ٧ أيام بعد خصم المخصصات المحددة) تمويل مشروعات متوسطة وصغيرة (تأخر أكثر من ٣٠ يوما بعد خصم المخصصات المحددة) تمويل استهلاكي (تأخير أكثر من ٣٠ يومًا بعد خصم المخصصات المحددة) تخصيم (تأخير أكثر من ٦٠ يومًا بعد خصم المخصصات المحددة) تأجير تمويلي تمويل عقاري (تأخير أكثر من ٩٠ يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)				
أرصدة معاد جدولتها – مرحلة (بعد خصم المخصصات)	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪
محافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات والمخصصات)	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪
استثمارات مالية – أسهم	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
استثمارات مالية في سندات الشركات	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
أصول غير ملموسة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
صافي الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
أصول ضريبية مؤجلة	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪	١٥٠٪
أصول أخرى	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

١-٢-٢ متطلبات مخاطر التشغيل (Operational Risk Capital (ORC)) :

يتم الاحتفاظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل بما يعادل متطلبات مخاطر التشغيل (12.5 x ORC) ، بمعنى يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل في ١٢,٥ مرة .

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (12.5 x ORC) .

ويتم احتساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل على النحو الآتي :

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) =
(مؤشر الأعمال (BI) X (معامل ترجيح مؤشر الأعمال αi) X مضاعف الخسارة الداخلية (ILM)
مكون مؤشر الأعمال (BIC) X (مضاعف الخسارة الداخلية (ILM)

١- مؤشر الأعمال (Business Indicator-BI) ، وهو مؤشر لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع القوائم المالية للشركات . وسيأتي شرحه تفصيلاً .

٢- معامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (αi) (والتي تحدد وفقًا لقيمة مؤشر أعمال الشركة) ، وهو نسبة مئوية يتم ضربها في مؤشر أعمال الشركة للوصول إلى مكون مؤشر الأعمال .

٣- مضاعف الخسائر الداخلية (Internal Loss Multiplier - ILM) ، وهو معامل ترجيح يستخدم لقياس مدى حساسية الشركة لمخاطر التشغيل ويستند على العلاقة النسبية بين كل من متوسط الخسائر التاريخية المحققة للشركة ، ومكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC) .

١- مؤشر الأعمال (Business Indicator - BI) :

مؤشر الأعمال = مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة (Interest, Rent/Lease and Dividends Components-ILDC) .
+ مكون الخدمات (Service Components-SC) – الدخل المحقق من تقديم الخدمات والاستشارات الأخرى
+ المكون المالي (Financial Components FC) – صافي الربح / الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

ويتم احتساب القيم المذكورة كما يلي ، علمًا أن كافة القيم هي قيم مطلقة ومتوسطات آخر ثلاث سنوات (يتم حساب القيمة المطلقة لصافي قيمة البند لكل عام على حدة ، ثم يتم حساب متوسط القيمة على مدار ثلاث سنوات وفي حالة الشركات الجديدة يتم الاعتداد ببيانات أول قوائم مالية تصدر عنها) .

١- (مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة) = [متوسط القيمة المطلقة لمجمل الربح أو متوسط الأصول المدرة للعائد *٢,٢٥٪] أيهما أقل + متوسط توزيعات الأرباح (المحصلة) .

تتكون الأصول المدرة للعائد من الأصول السائلة (بشكل رئيسي من النقد والأرصدة لدى البنك المركزي ، والأرصدة لدى البنوك ، والأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع) ، والأصول غير السائلة (بشكل رئيسي من قيمة الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة ، وقيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) وإجمالي محفظة القروض ومكونات الفوائد الأخرى .

٢- (مكون الخدمات) = [متوسط إيرادات تشغيل أخرى أو متوسط مصروفات تشغيل أخرى] أيهما أكبر .

٣- (المكون المالي) = (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة) + (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) .

وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) : فإنه يجب على المنشأة أن تبوب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقا – إما بالتكلفة المستهلكة ، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، اعتمادًا على :

١- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية .

٢- خصائص التدفق النقدي للأصل المالي .

٢- معامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (Marginal Coefficient-αi) :

تحدد الهيئة قيمة معامل الترجيح الرقابى (αi) مرة سنويًا بناءً على متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات ، والذي يتم تقسيمة إلى ثلاث مجموعات وتبلغ به الشركات :

وتزداد قيمة الترجيح مع ازدياد قيمة مؤشر الأعمال كما هو موضح بالجدول الآتي :

المجموعة	مؤشر الأعمال (BI) مرتب تصاعدي وفقًا للقيمة	معامل ترجيح مؤشر الأعمال (ai)
١	الثلث الأول (الأدنى)	١٢٪
٢	الثلث الثاني (الأوسط)	١٥٪
٣	الثلث الثالث (الأعلى)	١٨٪

وفي حالة حصول الشركة على أكثر من ترخيص بمزاولة أنشطة التمويل غير مصرفي ، يتم حساب مؤشر الأعمال على نتائج النشاط الذي يمثل أكبر مؤشر أعمال ويراعي تحديث الحدود الدنيا والقصوى للمجموعات السابقة كل سنة من قبل الهيئة.

مكون مؤشر الأعمال المرجح (Business Indicator Component-BIC) :

يعكس مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) حجم النشاط التشغيلي للشركة ، ويتم حساب مكون مؤشر الأعمال المرجح من خلال ضرب متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) عن آخر ثلاث سنوات سابقة في معامل الترجيح الرقابي (αi) بهدف احتساب مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC) .

مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC) = متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) X معامل الترجيح الرقابي (αi)

٣- مضاعف الخسارة الداخلية (Internal Loss Multiplier IM) :

يؤثر وجود خسائر ناجمة عن المخاطر التشغيلية على احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية ، حيث يتم احتساب مضاعف الخسائر الداخلية (ILM) ، من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة لمخاطر التشغيل (مكون الخسائر – LC) و(مكون مؤشر الأعمال المرجح – BIC) كما يلي :

$$ILM = \ln[\exp(1) - 1 + (\frac{LC}{BIC}^{0.8})]$$

مكون الخسائر (LC: Loss component) : يساوى ١٥ مرة متوسط خسائر مخاطر التشغيل السنوية المتكبدة خلال (٥) سنوات السابقة		
العلاقة بين مكون الخسائر ومكون مؤشر الأعمال	**قيمة المضاعف**	**النتيجة**
مكون الخسائر < مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية < ١	مخاطر تشغيلية أقل ، ومتطلبات رأس مال أقل
مكون الخسائر = مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية = ١	مخاطر التشغيل يساوي قيمة مكون مؤشر الأعمال
مكون الخسائر > مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية > ١	مخاطر تشغيلية أعلى ، ومتطلبات رأس مال أعلى

مكون الخسائر (LC: Loss component) :

يمثل مكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة خسائر مخاطر التشغيل السنوية على مدار السنوات الخمس السابقة مضروبًا في ١٥ (والذي يمثل معامل ثابت ومحدد من قبل لجنة بازل) .

يتم حساب متوسط الخسائر بالاعتماد على قاعدة بيانات الخسائر الخاصة بكل شركة ، على أن تكون هذه البيانات ذات جودة عالية .

تمنح الشركات التي لا تمتلك قاعدة بيانات تغطي فترة الخمس سنوات ، مهلة ١٢ شهر لإعداد قاعدة البيانات المطلوبة .

يسمح للشركات لحين توافر لديها قاعدة البيانات المطلوبة أن تعتبر مضاعف الخسائر الداخلية يساوي ١ .

حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) :

يتم تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل كحاصل ضرب مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC) ومضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) = مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) X ومضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر التشغيل :

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) x 12.5

١-٢-٣ متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC)) :

يتم حساب متطلبات مخاطر السوق بتقدير أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة Value at (Risk (VAR أو Expected Shortfall (ES) عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة ، ويتم حسابها بثلاث طرق :

الطريقة الأولى :

يتم احتساب العائد لكل نوع من الاستثمارات على حدة لفترة زمنية محددة .

يتم عمل توزيع احتمالي (Probability Distribution) لعوائد الاستثمار .

يتم استخدام درجة معنوية ٥٪ (وهي المقابل لمستوي ثقة ٩٥٪) .

يتم تطبيق Value at is (a) أو Expected Shortfall (ES) .

VaR	أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة
ES	القيمة المتوقعة للخسائر أكثر من قيمة VaR Expected Losses greater than the VaR level

الطريقة الثانية :

يتم حساب أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار عائد المحفظة والتقلبات في العائد Volatility ، ويتم قياسها باستخدام فترات الثقة (Confidence Interval) .

$$VaR\ (\alpha\%)=(-\ \mu + \sigma\ Z_{\alpha})\ *\ P_{t-1}$$

μ : المتوسط الحسابي للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية .

σ : الانحراف المعياري للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية .

Z_{α} : قيمة معيارية مستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي .

P_{t-1} : قيمة محفظة الاستثمارات في بداية الفترة الزمنية للقياس .

الطريقة الثالثة :

$$\text{Market Risk Capital} = [\sigma_i * \sum_{i=1}^{t} Duration_i * Bond\ Value_i] + [\sigma_{EGX30} \cdot \sum_{j=1}^{t} ß_j * Stock\ Value_j]$$

σ_i	الانحراف المعياري لسعر الفائدة اليومي
$Duration_i$	معدل التغير في متوسط عمر السند المستثمر فيها نتيجة للتغير في سعر الفائدة
σ_{EGX}	الانحراف المعياري لعوائد مؤشر EGX٣٠
$ß_j$	المخاطر المنتظمة للسهم

٢- الرافعة المالية :

مع عدم الإخلال بقانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية ، يجب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات – عدا القروض المساندة – التي تحصل عليها الشركة عن تسعة أمثال القاعدة الرأسمالية لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات التي لا يتم تحمل مخاطرها .

٣- معيار السيولة :

٣-١ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR)) :

وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة ومرونة الشركات على مواجهة مخاطر السيولة في الأجل القصير (لمدة ٣٠ يوم) وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به الشركة من الأصول عالية السيولة للاستمرار في مزاولة نشاطها خلال ٣٠ يوم في ظل ظروف صعبة ماليًا. ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع

الأحوال عن (١٠٠٪) أو بمعنى آخر يجب أن تساوى الأصول السائلة مرتفعة الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة ، ومن ثم يجب على الشركة أن تحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة ، وأن تكون على دراية بأي فجوات خلال الفترة المعنية وأن تتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة مرتفعة الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة .

ويتم حسابها كما يلي :

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR)) =

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة خلال ٣٠ يوم}} \geq (١٠٠٪) .$$

ويقصد بالأصول السائلة (النقدية ، والودائع لدي البنوك ، وأذون الخزانة ، وسندات الخزانة ، ووثائق صناديق أسواق النقد) .

ويتم احتساب صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم بالمعادلة الآتية :

قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة مطروح منها القيمة الأقل من (قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة أو ٩٠٪ من قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة) .

Total net cash outflows over the next 30 calendar days = outflow - Min (inflows; 90٪ of Outflows .

٣-٢ نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio (NSF)) :

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز السيولة في الأجل المتوسط والطويل (سنة فأكثر) ، حيث تعمل النسبة على تقليل احتمالية تأثير عدم توافر مصادر تمويل للشركة على انخفاض مستويات السيولة. وتقيس النسبة قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح طويلة الأجل (مرجحة بآجال الاستحقاق) لدى الشركة منسوبة إلى قيمة مصادر التمويل المطلوب (مرجحة بآجال الاستحقاق) ، ويتم حسابها كما يلي :

نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR)) =

$$\frac{\text{قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح (مرجحة بآجال الاستحقاق)}}{\text{قيمة مصادر التمويل المطلوب (مرجحة بآجال الاستحقاق)}} \geq (١٠٠٪) .$$

$$= \frac{\text{قيمة مجموع الالتزامات والقاعدة الرأسمالية (مرجحة بآجال الاستحقاق)}}{\text{قيمة الأصول (مرجحة بآجال الاستحقاق)}} \geq (١٠٠٪) .$$

قيمة التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding (ASF)) :

وتمثل قيمة مصادر التمويل طويلة الأجل مرجحة بآجال الاستحقاق ، ويعتمد قياس قيمة التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل الشركة المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة والتي تمتد لمدة عام على الأقل ، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المتاح لكل فئة وفقًا لمعاملات تأخذ في الاعتبار الأجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها .

قيمة التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding (RSF)) :

يعتمد قياس التمويل المستقر المطلوب على طبيعة مخاطر سيولة الأصول ، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الأصول ضمن فئات مختلفة . ويتم استخدام المعاملات الملائمة للأصول وفقًا للأجل المتبقي حتى تاريخ استحقاق تلك الأصول أو مدى سيولتها ، فتأخذ الأصول ذات سيولة مرتفعة معاملات أقل مقارنة بالأصول الأخرى الأقل سيولة التي تتطلب تمويلاً أكثر استقرارًا .

ويتم حساب هذه النسبة من خلال تصنيف بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات ضمن فئات مختلفة طبقًا لآجال الاستحقاق كما هو موضح أدناه :

البيـــــــان	معامل الترجيح وفقًا لآجال الاستحقاق
القاعدة الرأسمالية (الشريحة الأولي والشريحة الثانية) .	١٠٠٪
الالتزامات	
ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر .	١٠٠٪
ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من ٦ أشهر فأقل من سنة .	٧٥٪
ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر .	٥٠٪
١- الأصول ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر :	
النقدية وما في حكمها	صفر ٪
الودائع لدى البنوك بالعملة المصرية أو الأجنبية	صفر ٪
استثمارات في أوراق مالية حكومية	صفر ٪
محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية حتى ٦ أشهر)	٥٠٪
٢- الأصول ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من ٦ أشهر فأقل من سنة :	
أصول سائلة ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من ٦ أشهر فأقل من سنة	٧٥٪
محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من ٦ أشهر فأقل من سنة)	٧٥٪
٣- الأصول ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر :	
محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر)	١٠٠٪
استثمارات في أوراق مالية (مثل: الأسهم ، سندات الشركات ، وثائق الاستثمار)	١٠٠٪
استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	١٠٠٪

البيـــــــان	معامل الترجيح وفقًا لآجال الاستحقاق
أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة أو أي بند تم أخذة في الاعتبار ضـــمن القاعدة الرأسمالية)	١٠٠٪
صافي الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)	١٠٠٪
أصول ضريبية مؤجلة	١٠٠٪
أصول أخرى	١٠٠٪

ثانيًا – مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها :

١– نشاط التمويل العقاري :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام علـــى الأرصـــدة المنتظمـــة (حتـــى ٩٠ يـــوم) بواقع (١٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانيا : يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقا لمعـــدلات التأخر في التحصيل ، وفقًا لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	١٠٪ من الرصيد غير المغطى	–
الثانى	أكثر من ١٨٠ يوم حتى ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٢٥٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من ٢٧٥ يوم حتى ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٥٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد

أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية		١٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٤٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ١٨٠ يوم حتى ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
	أكثر من ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد

ويحتسب الرصيد غير المغطى من الأصل على أساس رصيد المديونية مطروحًا منه نسبة (٨٠٪) من قيمة العقار ، على أن يتم ذلك من خلال أحد خبراء التقييم المقيدين لدى الهيئة .

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ١٨٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

٢ – نشاط التأجير التمويلي :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى ٩٠ يوم) بواقع (١٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة .

ثانيًا – يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقًا لمعدلات التأخر في التحصيل ، وفقًا لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	١٠٪ من الرصيد غير المغطى	–

المستوى	التأخر فى السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الثانى	أكثر من ١٨٠ يوم حتى ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٢٥٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من ٢٧٥ يوم حتى ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٥٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية		١٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٤٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ١٨٠ يوم حتى ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
	أكثر من ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد

ويحتسب الرصيد غير المغطى من الأصل على أساس رصيد المديونية مطروحا منه نسبة من قيمة الأصل المؤجر المملوك للشركة والمسجل بسجل عقود التأجير التمويلي لدى الهيئة (وفقًا للجدول الموضح أدناه) على أن يتم ذلك من خلال أحد خبراء التقييم المقيدين لدى الهيئة .

جدول نسب الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول :

الأصول العقارية	٨٠٪ من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
السيارات والمركبات	٧٠٪ من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج	٥٠٪ من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الأصول غير الملموسة	٠٪ – لا يعتد بها لتغطية الرصيد

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ١٨٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

٣- نشاط التخصيم :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى ٦٠ يوم) بواقع (١٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانيًا: يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقًا لمعدلات التأخر في التحصيل ، وفقا لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من ٦٠ يوم إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	–
الثانى	أكثر من ٩٠ يوم إلى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	٢٥٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من ١٢٠ يوم إلى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	٥٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من ١٨٠ يوم إلى ٢٧٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٧٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الخامس	أكثر من ٢٧٥ يوم إلى ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٨٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد

المستوى	التأخر فى السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
السادس	أكثر من ٣٦٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	ردىء	١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ يوم الجدولة – التسوية		١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	
	أكثر من ٦٠ يوم إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٤٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	
	أكثر من ٩٠ يوم إلى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	
	أكثر من ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ١٨٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب.

٤- نشاط التمويل الاستهلاكي :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى ٣٠ يوم) بواقع (١٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة .

ثانيًا – يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها (فيما عدا المركبات) وفقًا لمعدلات التأخر في التحصيل وفقا لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من ٣٠ يوم حتى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	**١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	–
الثانى	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	**٣٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من ١٢٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	**٥٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	**١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية		**١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	
	أكثر من ٣٠ يوم حتى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		**٤٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	
	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		**٨٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	يتم تهميش العوائد
	أكثر من ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		**١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها**	يتم تهميش العوائد

ويتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها بالنسبة لعملاء تمويل المركبات وفقًا لمعدلات التأخر في التحصيل وفقا لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص		ملاحظات
			فى حالة وجود حظر	**فى حالة وجود عدم حظر**	
الأول	أكثر من ٣٠ يوم حتى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	**١٠٪ من الرصيد غير المغطى**	**٢٠٪ من الرصيد غير المغطى**	
الثانى	أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	**٢٠٪ من الرصيد غير المغطى**	**٣٠٪ من الرصيد غير المغطى**	يتم تمهيش العوائد

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص		
			فى حالة وجود حظر	فى حالة وجود عدم حظر	ملاحظات
الثالث	أكثر من ١٢٠ يوم حتى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٥٠٪ من الرصيد غير المغطى	٦٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تمهيش العوائد
الرابع	أكثر من ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	ردىء	١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تمهيش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)					
	فى تاريخ يوم الجدولة – التسوية		١٠٪ من الرصيد غير المغطى	٢٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ٣٠ يوم إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٤٠٪ من الرصيد غير المغطى	٥٠٪ من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من ٩٠ يوم إلى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من الرصيد غير المغطى	٩٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تمهيش العوائد
	أكثر من ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	١٠٠٪ من الرصيد غير المغطى	يتم تمهيش العوائد

ويتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها بالنسبة لعمليات تمويل المركبات وفقاً لمعدلات التأخر في التحصيل وفقا لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، ويحتسب الرصيد غير المغطى على أساس رصيد المديونية مطروحا منه نسبة (٧٠٪) من قيمة المركبة .

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ٩٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

٥- نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى ٣٠ يوم) بواقع (١٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة .

ثانيًا – يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقا لمعدلات التأخر في التحصيل وفقا لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من ٣٠ يوم إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	–
الثانى	أكثر من ٩٠ يوم إلى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٣٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من ١٢٠ يوم إلى ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٥٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من ١٨٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	ردىء	١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية – الترحيل		١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
	أكثر من ٣٠ يوم إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٤٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	
	أكثر من ٩٠ يوم إلى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
	أكثر من ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ٩٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

٦- تمويل المشروعات متناهية الصغر والتمويل الأصغر :

٦-١ المشروعات متناهية الصغر :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة حتى ٧ أيام بواقع (٢٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة .

ثانيًا – يتم تكوين مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها وفقًا للسياسة التي تضعها وبما لا يقل عن النسب الواردة قرين كل فئة على النحو التالي :

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	تأخير أكثر من ٧ أيام حتى ٣٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	–
الثانى	تأخير أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	٢٥٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	–

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الثالث	تأخير أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٥٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	–
الرابع	تأخير أكثر من ٩٠ يوم حتى ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٧٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
الخامس	تأخير أكثر من ١٢٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	ردىء	١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
السادس	أرصدة عملاء لها أقساط مرحلة (بما لا يزيد عن ثلاثة أقساط)	–	١٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية		٥٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	
	تأخير أكثر من ٣٠ يوم إلى ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		٨٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
	تأخير أكثر من ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق		١٠٠٪ من أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد

وذلك باستثناء حالات وفاة العميل فيؤخذ مخصص بكامل الرصيد المدين له مخصوما منه قيمة التأمين المستحق لصالح الشركة لو وجد .

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ٩٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

٦-٢ التمويل الأصغر :

أولاً – يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى ٧ أيام) بواقع (٣٪) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة .

ثانيًا – يتم تكوين مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها وفقًا للسياسة التي تضعها وبما لا يقل عن النسب الواردة قرين كل فئة على النحو التالي :

المستوى	التأخر فى السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	تأخير أكثر من ٧ أيام حتى ١٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	٢٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	
الثانى	تأخير أكثر من ١٥ يوم حتى ٣٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعى المتابعة	٤٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	
الثالث	تأخير أكثر من ٣٠ يوم حتى ٤٥ يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	٦٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	
الرابع	تأخير أكثر من ٤٥ يوم حتى ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	٨٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	
الخامس	تأخير أكثر من ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق	ردىء	١٠٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها (بحد أقصى ثلاث مرات) ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	فى تاريخ الجدولة – التسوية		٦٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	
	تأخير أكثر من ١٥ يوم حتى ٣٠ يوم		٨٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد
	تأخير أكثر من ٣٠ يوم		١٠٠٪ من الديون المشكوك فى تحصيلها	يتم تهميش العوائد

العوائد المهمشة : لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ٦٠ يوم ، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (٢٥٪) من المديونية المجدولة على الأقل أيهما أقرب .

ثالثًا – مخاطر التركز الفردي والتركز القطاعي :

١ – نشاط التمويل العقاري :

بالنسبة للأغراض السكنية :

يجب ألا تزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية للعميل الواحد على (١٥٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر ، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (١٥٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقا للجدول الآتي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ١٥٪ فأقل من ٢٥٪	١٠٪
من ٢٥٪ فأقل أو يساوى ٥٠٪	٢٠٪

بالنسبة للأغراض غير السكنية :

يجب ألا تزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض غير السكنية للمستثمر الواحد على (٢٥٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة سواء للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر أو للشخص الاعتباري الواحد والأطراف المرتبطة به ، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (٢٥٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقا للجدول الآتي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ٢٥٪ فأقل من ٣٥٪	١٠٪
من ٣٥٪ فأقل من أو يساوى ٥٠٪	٢٠٪

٢- نشاط التأجير التمويلي والتخصيم :

تلتزم الشركة بحساب رأس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركز التي تواجهها ، ويتم قياسها وحساب رأس المال الإضافي لها ، على النحو الآتي :

أولاً – مخاطر التركز الفردي :

يجب ألا يزيد حجم تعاملات الشركة مع العميل الواحد وأطرافه المرتبطة على ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للشركة ، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (٣٠٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقًا لما يلي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ٣٠٪ فأقل من ٤٠٪	١٠٪
من ٤٠٪ فأقل من أو يساوى ٥٠٪	٢٠٪

ثانيًا – مخاطر التركز القطاعى :

يتم حساب مخاطر التركز القطاعي من خلال حساب مجموع تربيع قيمة تمويل كل قطاع إلى إجمالي المحفظة .

= [مجموع نسبة كل قطاع إلى إجمالى المحفظة)^{٢}]

فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (٤٠٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقًا للجدول الآتي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ٤٠٪ فأقل من ٦٠٪	١٢٪
من ٦٠٪ فأقل من ٨٠٪	١٦٪
٨٠٪ فأكثر	٢٠٪

ويجب التزام الشركات الحاصلة على رخصة بمزاولة نشاط التخصيم بالإفصاح عن التخصيم في الأسواق المحلية وتخصيم الصادرات إلى الأسواق الدولية ، على أن يُعفي تخصيم الحقوق المالية الناشئة عن الصادرات إلى الأسواق الدولية من متطلب رأس المال الإضافي المشار إليه بالفقرة السابقة .

٣- نشاط التمويل الاستهلاكي :

لا يجوز أن يزيد حجم التعاملات مع العميل الواحد لشركات التمويل الاستهلاكي أو أن يزيد حجم التمويل القائم للعميل الواحد لمقدمي التمويل الاستهلاكي على (١٠٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة أو مقدم التمويل .

٤- نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة :

لا يجوز أن يزيد حجم التمويل الممنوح للعميل الواحد على (١٠٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة ، على أن يراعى في جميع الأحوال ألا يزيد حجم التمويل الممنوح للقطاع الواحد بالنشاط على (٢٥٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة ، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (٢٥٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقا للجدول الآتي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ٢٥٪ فأقل من ٦٠٪	١٢٪
من ٦٠٪ فأقل من ٨٠٪	١٦٪
من ٨٠٪ فأكثر	٢٠٪

٥- نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر :

ألا يزيد حجم التمويل الممنوح للقطاع الواحد بالنشاط على (٤٠٪) من القاعدة الرأسمالية للشركة ، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (٤٠٪) ، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقا للجدول الآتي :

نسبة التركز	متطلب رأس المال إضافى
من ٤٠٪ فأقل من ٦٠٪	١٢٪
من ٦٠٪ فأقل من ٨٠٪	١٦٪
من ٨٠٪ فأكثر	٢٠٪

ويصدر قرار من رئيس الهيئة بتحديد وتصنيف القطاعات المشار إليها .

وفي جميع الأحوال إذا كانت الشركة حاصلة على أكثر من ترخيص بمزاولة أنشطة تمويل غير مصرفي ، فيتم احتساب التركز الفردي للعميل على أساس معيار أعلى نسبة تركز للنشاط الذي تم الحصول على تمويل بشأنه .

رابعًا – إعدام الديون :

يجوز إعدام الديون وفقًا للشروط الآتية :

١– صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بإعدام الديون .

٢– تقديم مذكرة من إدارة الائتمان بالديون المراد إعدامها وأسباب الإعدام .

٣– قيام الشركة بتكوين مخصص (١٠٠٪) بكامل قيمة الرصيد المطلوب إعدامه .

٤– تقديم تقرير من أحد مراقبى الحسابات المقيدين لدي الهيئة يفيد توافر الشروط الآتية :

(أ) أن يكون لدى الشركة حسابات منتظمة .

(ب) أن يكون الدين مرتبطًا بنشاط الشركة .

(ج) أن يكون قد سبق إدراج المبلغ المقابل للدين ضمن حسابات الشركة .

(د) أن تكون الشركة قد اتخذت إجراءات جادة لاستيفاء الدين ولم تتمكن من تحصيله .

وعلى الشركة حال تحصيل الدين أو جزء منه إدراج ما تم تحصيله ضمن إيرادات الشركة في السنة التي تم التحصيل فيها .

خامسًا – أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء :

يجب على كافة شركات التمويل غير المصرفي أن تتبع أسس تقييم الجدارة الائتمانية عند منح التمويل أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات ، ويجب أن يشمل ذلك ما يلي لكل أنشطة التمويل غير المصرفي :

١– إعداد دراسة من قبل الجهة مانحة التمويل للوقوف على الجدارة الائتمانية للعميل / الشركة ، لتحديد القدرة على الوفاء بالالتزامات في ضوء الاحتياجات التمويلية للمشروع / العميل .

٢- إجراء مراجعة ائتمانية للتمويلات الممنوحة لكافة العملاء مرة واحدة على الأقل كل سنة مالية .

٣- التأكد من توافر الشروط والضمانات واستيفاء كافة المستندات القانونية قبل صرف التمويل للعملاء .

٤- وجود قاعدة معلومات ائتمانية تمكن الشركة من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العملاء .

٥- إجراء مراجعة للعملاء غير المنتظمين وإعداد تقارير ربع سنوية –أو حين طلبها من الهيئة – بشأنهم يتم عرضها على مجلس إدارة الشركة .

٦- توافر نظام المتابعة الائتمانية بعد منح التمويل للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعة من قبل إدارة الشركة وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ، والتأكيد من صرف مبلغ التمويل في الغرض الممنوح من أجله .

٧- الالتزام بأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩

وبالنسبة لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ، فيجب أن تشمل أسس تقييم الجدارة الائتمانية عند منح التمويل أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات بالإضافة إلى ما سبق ما يلي :

١- يكون منح التمويل لكل مشروع على حدة ، ولا يجوز أن يتم التمويل بصيغة التمويل الجماعي لعدد من المشروعات ، ويحدد مبلغ التمويل الممنوح لكل مشروع متوسط أو صغير وفق دراسة ائتمانية تعدها الشركة في ضوء الاحتياجات التمويلية للمشروع وجدارته الائتمانية .

٢- قبول طلبات العملاء بالسداد المعجل على ألا تزيد عمولة السداد المعجل حال إضافتها من قبل الشركة على (٥٪) من المبلغ المراد تعجيل الوفاء به والفترة الزمنية المتبقية له ، كما يجب الإفصاح عن ذلك للعميل عند منح التمويل .

٣ – عدم منح التمويل بالعملة الأجنبية إلا إذا كان العميل لديه مصادر سداد متاحة بالعملة الأجنبية وتعهده باستخدامها في السداد .

وبالنسبة لنشاط التمويل الاستهلاكي ، فيجب أن تشمل أسس تقييم الجدارة الائتمانية عند منح التمويل أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات ، بالإضافة إلى ما سبق تقييم المخاطر المرتبطة بالعميل قبل منح التمويل له وفقًا لنظام تقييم رقمي يتضمن رصد درجات لعدة عناصر وفقًا للوائح وسياسات الشركة الداخلية ، وتعد العناصر الآتية من ضمن عناصر التقييم :

١- مستوى الدخل الشهري للعميل .

٢- مدى استقرار مستوى دخل العميل .

٣- الملاءة المالية للعميل .

٤- الاستعلام عن العميل وتاريخه في التعاملات مع الجهات التمويلية من خلال (I-score) .

٥- نوع الوظيفة .

٦- وجود ضامن أو كفيل .

٧- السن .

٨- مستوى التعليم : متوسط / عالي .

٩- **الحالة الاجتماعية :** مدى وجود أفراد يعولهم العميل وأعباء مالية في هذا الشأن .

١٠- **نوع السكن :** تمليك - إيجار / المنطقة السكنية .

١١- الضمانات : وجود شهادات أو ودائع ضامنة للتمويل .

سادسًا - معايير الإفصاح :

كما يجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية والسنوية بيان تفصيلي بمخصصات التمويلات المشكوك في تحصيلها .

ويجب أن تظهر الحسابات المستقلة لمقدمي التمويل الاستهلاكي وكافة المخصصات والقروض الخاصة بنشاط التمويل الاستهلاكي ومحفظة التمويل مقسمة وفقا للمنتجات المختلفة .

سابعًا – التقارير الدورية :

تلتزم الشركة بإعداد التقارير الدورية الشهرية الآتية ، مرفق بها تقرير ربع سنوي من مراقب الحسابات عن مدى توافق تلك التقارير مع معايير الملاءة المالية الصادرة من الهيئة بشأنها :

١- تقرير الملاءة المالية ، والذي يجب أن يوضح مركز الملاءة المالية للشركة في آخر يوم من كل الشهر ، على أن يتضمن :

حساب القاعدة الرأسمالية .

حساب الأصول مرجحة بأوزان المخاطر .

حساب معيار كفاية رأس المال .

مخاطر الائتمان .

متطلبات مخاطر التشغيل (Operational Risk Capital (ORC)) .

متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC)) .

الأسس التي احتسبت الشركة احتمالية التعثر (Probability of Default) والخسارة في حالة التعثر (LGD) لمحافظها مبيناً بها تفاصيل العينة التي اعتمدت عليها للوصل لهذه النسب .

٢- تقرير الرافعة المالية .

٣- تقرير السيولة قصيرة وطويلة الأجل .

٤- تقرير عن مخاطر التركز الفردي والتركز القطاعي .

ويجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية والسنوية بيان تفصيلي بمخصصات التمويلات المشكوك في تحصيلها .

ويجب أن ترسل التقارير المشار إليها بالبريد الإلكتروني إلى الهيئة خلال عشرة أيام من نهاية كل شهر .

ثامنًا – اختبار الإجهاد والتحمل المالي (Stress Testing) :

على الشركة إجراء اختبار الإجهاد والتحمل المالي كل ستة أشهر ، على أن يتم إخطار الهيئة بتقرير يتضمن نتائج الاختبارات وتحليل السيناريوهات التي تم استخدامها .

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

تعريفات

مخاطر التشغيل : هي الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديها ، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة ، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية ، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية ، ويتضمن ذلك عمليات التزوير والغش ، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى من ذلك مخاطر السمعة .

المخاطر القانونية : هي الخسائر الناجمة عن الغرامات والعقوبات والجزاءات المطبقة على الشركة في حالة إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية أو عدم التزامها بالتعليمات الرقابية أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد أو لتكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/ أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم .

مؤشر الأعمال / (BI) : هو عبارة عن مؤشر بسيط لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع بيانات القوائم المالية للشركات (قائمة الدخل) ويتكون من ثلاثة عناصر هي صافي العوائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة (مجمل الربح) (ILDC) ومكون الخدمات (SC) والمكون المالي (FC) .

مكون الأعمال المرجح (BIC) : هو ناتج ضرب مؤشر الأعمال (BI) في المعامل الرقابي (α) والذي يحدد وفقًا لحجم نشاط الشركة الذي يعكسه مؤشر الأعمال .

مكون الخسائر (LC) : هو متوسط صافي قيمة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال عشر سنوات وبحد أدنى خمس سنوات مضروبا في ١٥ مرة (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قبل لجنة بازل) .

مضاعف الخسائر الداخلية (ILM) : هو عامل قياس يستند إلى العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة للشركة ومكون مؤشر الأعمال المرجح ، حيث يعتمد على مراقبة خسائر التشغيل التاريخية الخاصة بالشركة لفترة زمنية محددة .

التسوية : يقصد بها قيام جهة التمويل بالتفاوض مع العميل وإبرام اتفاق جديد معه بشأن تعديل شروط التمويل الممنوح له يتضمن التنازل عن جزء من المستحقات (تشمل العوائد والعمولات المستحقة) و/أو تخفيض سعر العائد عن سعر التمويل الممنوح للعميل ، ويُعتد بتاريخ تفعيل اتفاق التسوية ، وتتم التسوية من خلال إعداد دراسة خاصة لذلك توضح طبيعة الظروف الخارجة عن إرادة العميل والتي تؤثر في القدرة على الوفاء بالتزاماته مع جهة التمويل في المواعيد المحددة ، مع مراعاة تحديد وحجم الائتمان محل التسوية وعدد مرات التسوية ، ويسرى ذلك على حالات التسوية الفورية .

الجدولة : يقصد بها قيام جهة التمويل بالتفاوض مع العميل وتوقيع عقد اتفاق جديد معه بشأن تعديل شروط التمويل الممنوح له دون التنازل عن أي مستحقات لجهة منح التمويل ويُعتد بتاريخ تفعيل اتفاق الجدولة ، وتتم الجدولة من خلال إعداد دراسة خاصة لذلك توضح طبيعة الظروف الخارجة عن إرادة العميل والتي تؤثر في القدرة على الوفاء بالتزاماته مع جهة التمويل في المواعيد المحددة مع تحديد نوع وحجم الائتمان محل الجدولة وعدد مرات الجدولة .

العميل الواحد : هو العميل الحاصل على تمويل من شركة التمويل وأطرافه المرتبطة التي تتمثل في الأشخاص الذين يجمع بينهم اتفاق بغرض الاستحواذ أو السيطرة الفعلية على إحدى الشركات والأشخاص الطبيعيون وأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثانية وكذا الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للسيطرة الفعلية لذات

الأشخاص ، وكذلك مجموع الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للسيطرة الفعلية لـــذات الأشخاص الذين يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم في الجمعية العامة أو مجلـــس إدارة الشركة بما يؤدي إلي السيطرة الفعلية على أي منهما ، وكذلك الشركات القابضة والتابعة والشقيقة بحسب الأحوال ، ويشير مفهوم السيطرة الفعلية إلي قـــدرة الـــشخص وأطرافه المرتبطة على تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة ، أو التحكم على أي نحو في القرارات التي يصدرها مجلس إدارتها ، أو التحكم في القرارات التي تـــصدر عن جمعيتها العامة .

احتمالية التعثر (Probability of Default) : هو احتمال تعثر المقترض عن ســـداد القرض خلال فترة زمنية معنية .

الخسارة في حالة التعثر (LGD) : يتمثل معدل الخسارة في المعـــدل المكـــشوف نتيجة استبعاد معدل الاسترداد المتوقع ، ويتمثل معدل الاسترداد في القيمة الحالية لمـــا يمكن استرداده سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوما على القيمة عند التعثر .

ملحق رقم (٢)

تعريفات مكونات مؤشر الأعمال وفقا لبازل ٣

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العوائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	إيرادات العوائد من جميع الأصول المالية وإيرادات العوائد الأخرى . (مثل إيرادات العوائد والأرباح الناشئة من نشاط التأجير التمويلي) .	إيرادات العائد من القروض والأصول المتاحة للبيع ، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول بغرض المتاجرة ، والتأجير التمويلي والتشغيلي . إيرادات العائد من مشتقات حسابات التغطية . إيرادات عوائد أخرى . الأرباح من الأصول المؤجرة .
	مصروفات العوائد	مصروفات العوائد من الالتزامات المالية وأي مصروفات عوائد أخرى . (مثل مصروفات العوائد من نشاط التأجير التمويلي بكافة صوره والخسائر ، والإهلاك ، و انخفاض قيمة الأصول المؤجرة) .	مصروفات العائد من الودائع وأوراق الدين المصدرة والتأجير التمويلي والتشغيلي . مصروفات العوائد على مشتقات حسابات التغطية . مصروفات العوائد الأخرى . خسائر من الأصول المؤجرة . إهلاك واضمحلال قيمة الأصول المؤجرة .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
	توزيعات الأرباح	**الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة في كل من :** أوراق مالية (أسهم) . صناديق الاستثمار (غير المجمعة) . الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) . المشروعات المشتركة .	
المكون الخدمي	الدخل من الأتعاب والعمولات	الدخل من تقديم الاستشارات والخدمات . يشمل الدخل الذي تتلقاه الشركة كمورد خارجي للخدمات المالية .	إيرادات الأتعاب والعمولات المحصلة الناشئة من العمليات التالية : الأوراق المالية (ويشمل الإصدار تحويل الملكية ، تنفيذ الأوامر بيع وشراء نيابة عن العملاء....إلخ) . المقاصة والتسوية ، إدارة الأصول ، خدمة أمناء الحفظ ، خدمات الدفع ، التمويل ، خدمات التوريق ، وعمليات الصرف الأجنبي) .
	مصروفات الأتعاب والعمولات	المصروفات المدفوعة مقابل الاستشارات والخدمات المقدمة للشركة . وتشمل رسوم الاستعانة بمصادر خارجية لتوريد الخدمات المالية فقط ، ويتم	مصروفات الأتعاب والعمولات المدفوعة والناشئة من العمليات التالية : المقاصة والتسوية ، والحفظ ، خدمات التوريق ، الالتزامات الائتمانية

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
		استبعاد أي رسوم مقابل خدمات غير المالية (مثل الخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية) .	والضمانات المقدمة للبنك ، وعمليات الصرف الأجنبي .
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات التشغيل التي لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة .	إيرادات إيجارات الأصول العقارية الاستثمارية . الأرباح الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداول المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع .
	مصروفات تشغيل أخرى	المصروفات والخسائر التشغيلية التى لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة وناتجة من أحداث خسائر التشغيل .	الخسائر الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداول المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع . الخسائر الناشئة عن أحداث تشغيلية (مثل الغرامات والتسويات وتكاليف استبدال الأصول التالفة) التي لم يتم تكوين مخصص أو احتياطي لها في السنوات السابقة . المصروفات المتعلقة بإنشاء مخصصات / احتياطيات أحداث الخسائر التشغيلية .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
المكون المالى	صافي الربح (الخسارة) الناتجم من المراكز المحتفظة بها لأغراض المتاجرة	صافى الربح / الخسارة على الأصول والخصوم بغرض المتاجرة (المشتقات أوراق الدين الأسهم ، القروض والسلفيات ، مراكز البيع ، الأصول والخصوم الأخرى) . صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط . صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف .	
	صافي الربح (الخسارة) الناتجة من المراكز المحتفظة بها لغير أغراض المتاجرة	صافي الربح / الخسارة من الأصول والخصوم المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . الأرباح / الخسائر المحققة من الأصول والخصوم غير المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القروض والسلف ، الأصول المتاحة للبيع ، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، والخصوم المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة) . صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط . صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف .	

ملحق رقم (٣)

تعريفات مؤشر مكون الأعمال وفقاً للأنشطة المالية غير المصرفية

١- التمويل العقاري :

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	عوائد التمويل العقاري أفراد . عوائد تمويل عقاري محافظ مشتراة . إيرادات التأخر في السداد (غرامات تأخير خاصة بالنشاط) . عمولة السداد المعجل .
	مصروفات العوائد	فوائد تمويلية .
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالى)	نقدية وأرصدة لدي البنوك . استثمارات في شركات تابعة وشقيقة . أذون خزانة . استثمارات عقارية . استثمارات مالية . عملاء تمويل عقاري – أفراد . عملاء تمويل عقاري – محافظ .
	توزيعات الأرباح	الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة في كل من : أوراق مالية (أسهم) . صناديق الاستثمار (غير المجمعة) . الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات تقييم عقاري . أرباح أصول محتفظ بها لغرض البيع . إيرادات تشغيلية أخرى .
المكون الخدمي	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات عمومية وإدارية . الإهلاك والاستهلاك أتعاب مقيم عقاري . عمولة البيع وسطاء التمويل العقاري . أتعاب الاستعلام الائتماني . رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية .
المكون المالى	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	فوائد دائنة . عوائد أذون خزانة . عوائد وثائق صناديق الاستثمار النقدية . أرباح وخسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . عوائد عمليات التوريق .
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	

٢- التأجير التمويلي والتخصيم :

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	عوائد تمويلية من عقود التأجير التمويلى ، مصاريف إدارية ، عمولة السداد المعجل ، عمولة التأجير .
	مصروفات العوائد	مصروفات تمويلية .
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالى)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة . أذون خزانة . عملاء تأجير تمويلى وتخصيم استثمار عقارى . أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات مالية . أصول محتفظ بها بغرض البيع .
	توزيعات الأرباح	الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة في كل من : أوراق مالية (أسهم) . صناديق الاستثمار (غير المجمعة) . الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) .
المكون الخدمي	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات تشغيل أخرى . أرباح أصول محتفظ بها لغرض البيع (أصول تم الاستحواذ عليها) . متحصلات من ديون سبق إعدامها . عمولات تدبير . عمولات أخرى .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات عمومية وإدارية . الإهلاك واستهلاك . فوائد عمليات التأجير (تأجير تشغيلى) . الخسائر الائتمانية المتوقعة . فروق ترجمة أصول بالعملات الأجنبية . مخصص مطالبات . بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة ديون معدومة .
المكون المالى	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	فوائد دائنة . عوائد أذون خزانة . أرباح وخسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . عوائد صناديق استثمار . عوائد عمليات التوريق .
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	

٣- التمويل الاستهلاكى :

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	فوائد تمويل . إيرادات النشاط . خصم مكتسب من التجار . إيرادات مبيعات سلع معمرة .
	مصروفات العوائد	تكلفة شراء سلع معمرة . مصروفات تمويلية .
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالى)	نقدية وأرصدة لدى البنوك . استثمارات مالية . استثمارات بطريقة حقوق الملكية . استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة . محافظ حقوق مالية . عملاء تمويل استهلاكى . أذون خزانة . استثمارات عقارية .
	توزيعات الأرباح	الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة في كل من : أوراق مالية (أسهم) . صناديق الاستثمار (غير المجمعة) . الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) .
المكون الخدمي	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات تشغيل أخرى . إيرادات خدمات وتحصيل . إيرادات مقابل خدمات إدارية . إيرادات فوائد . فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية .
	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات تشغيل أخرى . مصروفات البيع والتوزيع . مصروفات إدارية وعمومية .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
		إهلاك واستهلاك . فروق ترجمة الأرصدة بالعمولات الأجنبية . مصروفات تشغيلية .
المكون المالى	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	عوائد أذون خزانة . أرباح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة . ناتج خصم محافظ حقوق مالية . ناتج توريق محافظ حقوق مالية . ناتج تصكيك محافظ حقوق مالية .
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	

٤- تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	عوائد التمويل . إيراد النشاط .
	مصروفات العوائد	تكاليف النشاط (مصاريف تمويلية) . (فائدة التمويل والرسوم الأخرى مثل مصاريف إدارية وغرامة التأخير ورسوم السداد المعجل) .
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالى)	استثمارات فى شركات شقيقة/تابعة. عملاء . أذون خزانة . نقدية وما فى حكمها . ودائع لأجل لدى البنوك . استثمارات مالية .
	توزيعات الأرباح	توزيعات الأرباح .

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	البنود الفرعية
المكون الخدمي	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات بيع وتسويق . مصروفات إدارية وعمومية . مخصص مطالبات . فوائد التزامات عقود التأجير . الخسائر الائتمانية المتوقعة . مخصص عقود ضمانات مالية . أهلاك واستهلاك . مصروفات استهلاك . بدلات مجلس الإدارة . مصروفات تمويلية – عقود حق انتفاع . المساهمة التكافلية فى قيمة العملاء . صافى مخصصات مخاطر تمويل عملاء .
	إيرادات تشغيل أخرى	أرباح عملية التوريق . إيرادات أخرى (تشغيل) . متحصلات من ديون سبق اعدامها . رد اضمحلال عملاء . رد الخسائر الائتمانية المتوقعة .
المكون المالى	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	عوائد أذون خزانة . إيرادات تمويلية . إيراد فوائد . أرباح بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة (أرباح التغير فى القيمة العادلة) . عوائد عمليات التوريق .
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)	

ملحق رقم (٤)

معايير خاصة بتحديد قيمة الخسائر الداخلية الخاصة بمتطلبات مخاطر التشغيل

المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية :

تعد عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية بشكل سليم متطلب أساسي ضمن إطار الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل ، ويجب أن تستوفى عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية المعايير الآتية :

أولاً – المعايير العامة :

١– توثيق إجراءات عمليات تجميع بيانات الخسائر التاريخية :

يجب أن تقوم الشركة بتوثيق إجراءات وعمليات تحديد وتجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية ، على أن يتم التحقق من هذه الإجراءات والعمليات قبل إدراج بيانات الخسائر ضمن منهجية قياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل ، بالإضافة إلى مراجعتها بشكل منتظم ومستقل من قبل إدارة المراجعة الداخلية و/أو المراقب الخارجي .

٢– تجميع البيانات وفقًا للتصنيفات الرقابية – المستوى الأول :

ينبغي على الشركة الاستمرار في إعداد مصفوفة تجميع بيانات الخسائر وموائمة الخسائر التاريخية ضمن المستوى الأول للتصنيفات الرقابية وفق "جدول (١) مصفوفة تجميع بيانات الخسائر" وذلك لأغراض إدارة مخاطر التشغيل ، فضلا عن المساعدة في عملية التقييم والمراجعة الإشرافية ، على أن يتم موافاة الهيئة بهذه البيانات بصفة دورية ، ويجب على الشركة توثيق المعايير المطبقة في توزيع الخسائر على أنواع الأحداث المحددة .

وتشمل تلك التصنيفات الرقابية ما يلى (جدول ٢) :

وسائل احتيال داخلية .

وسائل احتيال خارجية .

مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية .

الممارسات الخاطئة في حق عملاء الشركة .

الإضرار بالأصول المادية للشركة .

تعطل العمل وإخفاق النظم .

القصور في إدارة وتنفيذ العمليات .

٣- شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية :

يجب أن تشمل بيانات الخسائر الداخلية كافة أحداث الشركة الجوهرية على مستوى أنظمة وأنشطة وفروع الشركة المختلفة ، كما يجب أن تتم مراجعة شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية بشكل مستقل عن عملية تجميع البيانات وإدارة مخاطر التشغيل (مثل إدارة المراجعة الداخلية) .

٤- توافر حد أدنى للإقرار عن الخسائر ضمن بيانات الخسائر الداخلية :

يجب على الشركة الإقرار عن أحداث الخسائر التي تبلغ قيمتها ٥٠ ألف جنيه أو أكثر عند تجميع بيانات الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل وذلك بغرض حساب متوسط الخسائر التاريخية .

٥- معالجة خسائر مخاطر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق :

تدرج جميع أحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر السوق ضمن قاعدة بيانات خسائر التشغيل وذلك لأغراض حساب متطلبات رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل فيما يتعلق بأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان التي يعتد بها ضمن الأصول المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان فلا تدرج ضمن قاعدة بيانات أحداث خسائر التشغيل ، أما بالنسبة لأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان ، ولم يعتد بها ضمن مخاطر الائتمان فيجب في هذه الحالة أن تدرج في قاعدة بيانات خسائر التشغيل .

٦- معلومات أخرى يجب تجميعها :

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجمالي مبالغ الخسائر المحققة ، يجب على الشركة أن تجمع معلومات عن التواريخ المرتبطة بأحداث مخاطر التشغيل كما يلي :

تاريخ اكتشاف الحدث : وهو تاريخ حدوث أو بدء الحدث – أيهما متاح – أو التاريخ الذي أصبحت فيه الشركة على علم بالحدث .

تاريخ الخسارة : يمثل التاريخ (أو التواريخ) التي تحققت فيها خسارة فعلية نتيجة هذا الحدث .

تاريخ إثبات الخسائر محاسبيا في سجلات البنك : وهو التاريخ الذي تم فيه تسجيل الخسائر ضمن حساب الأرباح والخسائر .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، يجب على الشركة تجميع المعلومات المتعلقة بأي مبالغ مستردة من إجمالي الخسائر إذا وجدت وكذلك أي معلومات تفصيلية تتعلق بالأسباب التي أدت إلى حدوث الخسارة ، ويجب أن يكون مستوى التفاصيل لأي معلومة يتناسب مع حجم الخسارة .

ثانيًا – المعايير الخاصة (تحديد بيانات خسائر التشغيل وطرق تجميعها ومعالجتها) :

يجب على الشركة عند تجميع بيانات خسائر التشغيل أن تقوم بتحديد إجمالي قيمة الخسائر والاستردادات التأمينية وغير التأمينية لكافة أحداث خسائر التشغيل ، وكذا الخسائر المجمعة التي تتعلق بحدث واحد ، كما يجب تضمين صافي الخسائر بعد الاستردادات (بما في ذلك استردادات التأمين) في قاعدة بيانات الخسائر ، ويتعين عدم استخدام المبالغ المستردة لتقليل قيمة الخسائر إلا بعد تلقى الشركة للأموال فعليًا ، وتقع على الشركة مسئولية إثبات استلام قيمة الاستردادات وتقديمها إلى الجهات الرقابية عند طلبها .

التعريفات المتعلقة ببيانات خسائر التشغيل :

إجمالي قيمة الخسائر : هي إجمالي قيمة الخسائر لكل حدث قبل الأخذ في الاعتبار أيه مبالغ مستردة .

صافي قيمة الخسائر : قيمة خسائر التشغيل بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاستردادات .

المبالغ المستردة : هي حدث مستقل ذو صله بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات مالية من طرف ثالث[١].

العناصر التي يجب تضمينها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر :

١- النفقات المباشرة المتعلقة باحداث خسائر التشغيل وتتضمن خسائر الاضمحلال والتسويات النقدية التي تتم على حساب الأرباح والخسائر للشركة وقيمة ما يتم إعدامه من أصولها .

٢- التكاليف الإضافية التي تحملتها الشركة نتيجة أحداث خسائر التشغيل بما فيها المصروفات الخارجية التي لها صله مباشرة بالأحداث (كالغرامات القانونية والرسوم المدفوعة للمستشارين والمحامين أو الموردين) ، وكذلك تكاليف الإحلال والاستبدال التي تم تحملها لاستعادة الوضع السائد قبل وقوع الحدث .

٣- المخصصات والاحتياطيات المكونة لمقابلة أحداث خسائر التشغيل المحتملة من خلال حساب الأرباح والخسائر .

٤- الخسائر المعلقة[٢] وهي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة أو مجنبة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر ، ويتعين أن تدرج الخسائر الجوهرية المعلقة في قاعدة بيانات الخسائر خلال فترة زمنية تتناسب مع حجم وأجل البند ذاته .

(١) قد تشمل الأموال المستردة كل من المبالغ التي يتم الحصول عليها من شركات التامين ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك المبالغ المستردة من التحويلات الخاطئة .

(٢) فعلى سبيل المثال قد يكون تأثير بعض الأحداث (مثل الأحداث القانونية ، تلف في الأصول المادية) معروفًا مسبقًا ومحدد بوضوح قبل وقوع الحدث نفسة ويتم تكوين مخصص لهذا الحدث .

٥- الخسائر الزمنية[٣] وهي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل نتيجة حدث شائع أو أحداث متعلقة ببعضها وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة ، وينبغي أن تدرج الخسائر الزمنية الجوهرية في قاعدة بيانات الخسائر إذا كانت متعلقة بمخاطر التشغيل وتمتد لأكثر من فترة زمنية وينشأ عنها مخاطر قانونية .

٦- الخسائر التي تنشأ نتيجة عمليات الاستحواذ أو الاندماج .

العناصر التي يتم استبعادها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر :

١- تكاليف عقود الصيانة العامة على المباني والمنشآت والمعدات .

٢- النفقات الداخلية أو الخارجية للنهوض بالأعمال بعد حدوث خسائر التشغيل مثل عمليات التطوير والتحسينات والتحديث وتكاليف تطوير أساليب تقييم المخاطر .

٣- أقساط التأمين.

٤- خسائر التشغيل المتعلقة ببعض الكيانات التابعة للشركة المالية وتم التخلص منها أو بيعها وذلك بعد الرجوع إلى الهيئة العامة للرقابة المالية وتقديم المستندات الدالة على عدم ارتباط تلك الخسائر بأي من أنشطة الشركة حاليًا .

(٣) ترتبط الآثار الزمنية عادة بوقوع أحداث مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى عرض خاطئ بشكل مؤقت لحسابات الشركة (مثل المبالغة في الإيرادات والأخطاء المحاسبية) ، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد لا تمثل تأثيرًا ماليًا حقيقيًا على الشركة (حيث أن صافي الخسائر أو التأثير على مدار الفترة الزمنية يساوي صفر) ، إلا أنه إذا استمر الخطأ عبر أكثر من فترة مالية واحدة ، فقد يمثل تحريفًا جوهريًا للقوائم المالية للشركة .

الجـــداول

جدول (١)

مصفوفة تجميع بيانات الخسائر

البيـــــان		وسائل احتيال داخلية	وسائل احتيال خارجية	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية	الممارسات الخاطئة فى حق عملاء الشركة	الإضرار بالأصول المادية الشركة	تعطل العمل وإخفاق النظم	القصور فى إدارة وتنفيذ العمليات	إجمالى أنواع الأحداث
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
إجمالى الأنشطة	عدد الأحداث								
	أعلى خسارة								
إجمالى قيمة الخسائر									
الاستردادات	استردادات تأمينية								
	استردادات أخرى								
صافى قيمة الخسائر									

جدول (٢)
مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر

	القسم الخاص بنوع الحدث (المستوى الأول)	التعريف	الأقسام (المستوى الثانى)	أمثلة إيضاحية (المستوى الثالث)
١	وسائل احتيال داخلية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها التزوير واختلاس الممتلكات أو التحايل على اللوائح والقوانين أو سياسات الشركة .	أفعال غير مسموح / مصرح بها	عمليات لم يتم الإخطار عنها (عمدً) . عمليات غير مصرح بها تتسبب فى حدوث خسائر مادية . إظهار المراكز المالية بصورة خطأ (عمدًا) .
			السرقة والاحتيال	الاحتيال/ السرقة/ الابتزاز/ النصب والاختلاس والتزوير. الإتلاف العمدى للأصول . تهريب الأموال . الاستيلاء على حسابات العملاء . التهرب الضريبى (عمدًا) . الرشاوى والإكراميات . إجراء عمليات التداول الداخلى لغير صالح الشركة .
٢	وسائل احتيال خارجية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال ، وانتزاع الملكيات بدون حق أو الالتفاف حول القانون من جانب طرف ثالث .	السرقة والاحتيال	السرقة ، التزوير ، سرقة الشيكات .
			أمن النظام	التلف الناشىء عن التسلل للنظام . سرقة المعلومات الناتج عنها خسائر مادية .

	القسم الخاص بنوع الحدث (المستوى الأول)	التعريف	الأقسام (المستوى الثانى)	أمثلة إيضاحية (المستوى الثالث)
٣	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية	خسائر تنتج عن أفعال لا تتوافق مع القوانين والاتفاقيات المتعلقة بأمن وسلامة وصحة العاملين أو الخسائر الناتجة عن دفع تعويضات مقابل الإصابات الشخصية والتفرقة فى المعاملة بين العاملين .	العلاقات مع العاملين	التعويضات/ المزايا/ الأمور المتعلقة بإنهاء الخدمة . أنشطة منظمة من قبل العاملين (الإضراب / الاعتصام) .
			سلامة بيئة العمل	التأمين ضد المسئولية تجاه العاملين . قواعد أمن وسلامة الموظفين . التعويضات المقدمة للعاملين .
			التمييز فى المعاملة	كافة أنواع التمييز والتفرقة فى المعاملة .
٤	الممارسات الخاطئة فى حق عملاء الشركة	خسائر تنتج عن إخفاق غير مقصود أو نتيجة إهمال فى الوفاء بالالتزام المهنى تجاه عملاء معينين (بما فى ذلك متطلبات الثقة والكفاءة) أو نتيجة لطبيعة أو تصميم منتج معين .	أمور متعلقة بالثقة والإفصاح والكفاءة	مخالفات ائتمانية/ مخالفة التعليمات المتعلقة بالإفصاح والكفاءة (أعرف عميلك .... إلخ، مخالفات الإفصاح للعملاء . انتهاك سرية المعلومات . إجراء العديد من المعاملات على حساب العميل بغرض تحقيق عمولات أكثر . إساءة استخدام المعلومات السرية .
			ممارسات غير سليمة	معاملات غير مسموح بها قانونًا . احتكار السوق . إجراء عمليات التداول الداخلى على حساب العملاء . نشاطات غير مرخص بها / غسل الأموال .

	القسم الخاص بنوع الحدث (المستوى الأول)	التعريف	الأقسام (المستوى الثانى)	أمثلة إيضاحية (المستوى الثالث)
			عيوب/ مشاكل فى المنتجات	وجود خلل فى المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (غير مرخص بها ... إلخ) أو أخطاء فى النماذج .
			الاختيار ، الكفالة وحجم التعرض	الفشل فى الاستعلام عن العملاء وفقًا للشروط . تخطى الحدود المقررة للعميل .
			الخدمات الاستشارية	النزاعات حول أداء الخدمات الاستشارية .
٥	الإضرار بالأصول المادية للشركة	خسائر ناشئة عن ضياع أو تلف الأصول المادية نتيجة الكوارث الطبيعية أو أحداث أخرى .	الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى	خسائر نتيجة كوارث طبيعة . خسائر بشرية عن طريق مصادر خارجية مثل عمليات التخريب والإرهاب .
٦	تعطل العمل وإخفاق النظم	خسائر ناشئة عن اضطراب العمل أو فشل النظام .	نظم العمل	تعطل الأجهزة والبرامج الإلكترونية ووسائل الاتصال . انقطاع الخدمة/ اختلال العمل .
٧	القصور فى إدارة وتنفيذ العمليات	خسائر تنتج عن فشل فى إدارة العمليات ، أو نتيجة العلاقات مع الأطراف الأخرى فى التداول والعمليات .	تخطيط وتنفيذ المعاملات	سوء عملية الاتصال . أخطاء فى إدخال وتحميل البيانات . عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أو المسؤوليات . تشغيل النظام بشكل خاطئ . أخطاء محاسبية . سوء أداء الأعمال . الفشل فى تسليم الخدمات . الفشل فى إدارة الضمانات .

	القسم الخاص بنوع الحدث (المستوى الأول)	التعريف	الأقسام (المستوى الثانى)	أمثلة إيضاحية (المستوى الثالث)
			الرقابة والتقارير الرقابية	عدم الالتزام بتقديم التقارير الإلزامية . عدم دقة التقارير الخارجية عن الخسائر المحققة .
			مستندات العملاء	ضياع أذونات العملاء وكذا التنازلات المقدمة من العملاء . ضياع المستندات القانونية أو غير كافية .
			إدارة حسابات العملاء	عدم الحصول على موافقة العميل للاطلاع على الحسابات . عدم صحة سجلات العملاء (الخسائر المحققة) . خسائر الإهمال أو التلف لأصول خاصة بالعملاء .
			الأطراف الأخرى فى عمليات التداول	سوء أداء الأطراف الأخرى غير العملاء . وجود خلافات مع الأطراف الأخرى من غير العملاء
			الموردون	وجود نزاعات مع موردى الخدمات الخارجيين .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٥

٢٥١٣٧ / ٢٠٢٥ – ٢٠٢٥/٨/١٢ – ٥٠٩